أ.د. أحمد جاب الله

مدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بباريس - فرنسا

دراسات ومقالات

التعاون الاقليمي والدولي

رؤية اسلامية

مقدمة

إن الناظر في أوضاع البشرية على مدى العصور يرى أنها تعيش حالة مزدوجة تتجاذبها فيها عوامل الوئام وعوامل الصدام، فأما حالة الوئام فهي المعبّرة عن حاجة الناس بعضهم لبعض، باعتبارهم لا يستطيعون المحافظة على وجودهم وتأمين مصالحهم إلا من خلال تبادل المنافع فيما بينهم، وأما حالة الصدام فهي المعبّرة إما عن ضرورة الدفاع عن النفس، أو عن الرغبة في التسلط، تسلط القوي على الضعيف، ولقد اعترف القرآن الكريم بسنة التدافع بين الناس في قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾ [1]. وبهذا يكون التدافع سبيلاً لدرء الفساد في الأرض، ولكن بشرط أن يكون تدافعاً يبتغي نصرة الحق ولا يريد الاستعلاء والاعتداء.

غير أن المشكلة التي تُطرح هي أن الإنسان قد يرتكب العدوان وهو يعتقد أنه ينصر حقاً، وقد يردّ ظلماً ويتهم بالاعتداء، فكيف يمكننا أن نضع موازين ثابتة للعدل والظلم حتى نميز بين التصرف العادل والتصرف الظالم؟ ليس الأمر هيناً ولا سهلاً، فقد اختلف المفكرون والفلاسفة منذ أقدم العصور في تحديد معنى الحسن والقبح والخير والشر، وجاءت الشرائع الإلهية بمبادئها لتنير للإنسان السبيل في هذا الميدان، ولكن ليس كل الناس هم من المؤمنين بالقيم الدينية، فضلا عن تعدد الأديان وما يترتب عليه من الاختلاف، بل إن أتباع الدين الواحد قد يكون بينهم من التعدّد في الفهم والتأويل ما يجعلهم يتباينون في الحكم على الأشياء في ميزان العدل والظلم.

مع كل هذا التعقيد في تحديد موازين واضحة من شأنها أن تجنّب الناس التصادم وتدعوهم الى التعاون والتقارب، فإن الإنسان لاخيار له إلا أن يجتهد في الوصول الى موقف وسط يحافظ فيه على وجوده ومصالحه من جانب ويأخذ بعين الاعتبار وجود غيره ومصالحه، إذ أن من مصلحته أن يستمر الآخر وأن يكون في حالة من التفاهم تدعوه الى التعامل المشترك.

ومن أجل الوصول الى التعاون المثمر بين بني البشر نشأت الهيئات الإقليمية والدولية، وحاولت أن تضع أسسا وقواعد تتبادل من خلالها الشعوب والدول المصالح فيما بينها، وفي هذا الإطار يأتي الحديث عن التعاون الإقليمي والدولي والحاجة إليه من أجل تحقيق الصالح العام.

التعاون الاقليمي والدولي في ظل مقاصد الشريعة

يمكننا التقرير بأن الإسلام قد جعل من مقاصده العامة إقامة الوئام والتعاون

بين الناس، والعمل على إبعاد كل ما يجنب البشرية التنافر والصدام، وذلك انطلاقا من الاعتبارات التالية:

١ـ لقد اعتبر الإسلام أن مبدأ التعاون بين الناس مبدأ أصيلا مرتبطا بطبيعة الوجود البشري في الكون، ومع أن الله تعالى قد خلق البشر متمايزين ومختلفين، إلا أن هذا التمايز والاختلاف، القائم على التفاوت في القابليات والقدرات، يجعل الناس في حاجة للتعاون فيما بينهم ويستلزم أن يقوم بينهم قدر من التكامل والترابط.

يقول الله تعالى: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخرياً﴾[٢]. فالآية الكريمة تحدثنا عن سنة التسخير التي يقوم عليها التعامل بين الناس، فكل إنسان مسخّر لغيره في جانب معين وغيره مسخر له في جانب آخر، وبذلك يحصل التعاون والتكامل، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه لأن الإنسان لا ينفك عن غيره من بني جنسه، فهو كما يقول ابن خلدون مدني بالطبع، ومن هنا كان تعدد الأعمال والوظائف بين الناس، وهو ما يجعل كل إنسان من خلال عمله يخدم غيره وهو في ذات الوقت يستفيد من عمل الغير، ومهما اختلف السلّم الاجتماعي للأعمال والوظائف بين الناس إلا أنها تظل كلها ضرورية، وشعور الإنسان بحاجته لغيره هو مما يدعوه للتعاون والتواصل معه.

٢- دعا الإسلام الناس الى التعارف الذي تحركه الرغبة في اكتشاف ما عند الآخر من مميزات وخصائص.

يقول الله تعالى: ﴿يا ايّها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير﴾[٣]. ولفظ التعارف الوارد في الآية يقتضي سعياً مشتركاً بين الإنسان وأخيه

الإنسان؛ لاستفادة كل واحد من الآخر، إذ لا يمكن لأحد مهما أوتي من علم وخبرة وتجربة أن يستغني عن النظر فيما عند غيره من المكاسب والتجارب.

٣- إن الإسلام لا ينطلق في تقريره لمبدأ التعاون من مجرد الحاجة الضرورية التي يشعر بها كل إنسان لأخيه الإنسان، وإنما جعل من التعاون غاية نبيلة يجب أن يسعى لها الناس، وأن يكون هذا التعاون المطلوب قائما على تحقيق معاني الخير والبر: يقول الله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾[٤].

إن الدعوة للتعاون لا تقتصر على المؤمنين فيما بينهم، وإنما تشمل كذلك التعاون بين الناس جميعا، إذ أن الناس على اختلاف أديانهم وثقافاتهم، يلتقون بحكم جامع الفطرة البشرية فيما بينهم في معرفة أصول الخير التي لا تستقيم الحياة بدونها، وبذلك يكون من الممكن التعاون في إطار ما يعدّ من المطالب الإنسانية المشتركة، ويؤيد هذا ما نعلمه من سنة النبي عليه الصلاة والسلام عندما امتدح حلف الفضول الذي حضره قبل الإسلام، وقال بأنه لو دعي إليه في الإسلام لأجاب، وهو حلف تداعى الناس فيه لدفع الظلم ونصرة المظلومين.

مقتضيات التعاون

إن التعاون الذي يدعو إليه الإسلام ليس شعارا يُرفع وإنما هو منهج ينتهج، وسياسة تتبع، ويكون لها أثر واقعي في حياة الناس، ولا شك أن التعاون بين الأمم والشعوب يجب أن يكون في دائرة ما هو مشترك بينها من مصالح معينة، وكذلك في دائرة ما هو إنساني عام تترابط فيه ضرورةً منافع البشرية جمعاء، وذلك كالمسائل المتعلقة بالبيئة وغيرها.

إن هذا الترابط الذي تزداد عُراه يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر ليذكرنا

بحديث السفينة المشهور الذي يضرب فيه الرسول (ص) مثلا على المصير المشترك الذي يجمع بين الناس وهم يتقاسمون العيش على وجه الأرض التي تجمعهم:

فقد روى البخاري في صحيحه والترمذي عن النعمان بن بشير عن النبي(ص) قال: (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً).

فما هي إذن في ضوء مبدأ الترابط الإنساني المقتضيات العملية للتعاون بين البشر؟

يمكننا القول أن ميادين التعاون تنتظمها بشكل عام ثلاثة ميادين رئيسة تتفرع عنها جوانب تفصيلية عديدة، لا يسعنا التعرض لها في بحثنا هذا، وتندرج هذه الميادين تحت القاعدة العامة التي اعتبرها العلماء المقصد الأعلى للشريعة الإسلامية، ألا وهي «جلب المصالح ودرء المفاسد»، وهذه القاعدة هي من البديهيات التي يلتقي عليها جميع الناس، لأن الإسلام بحكم البعد الإنساني الذي هو من أهم خصائصه، قد تكفّل بضمان كل ما يتوق إليه الإنسان من مطالب ورغبات. وتشمل ميادين التعاون البشري مجالات ثلاثة:

١. تحقيق المصالح العامة

إن مبدأ المصالح مما قرره الإسلام واعتبره أساساً لنظامه، حتى أن العلماء

اعتبروا أن الشريعة كلها مصالح، يقول العز بن عبد السلام: (إن الشريعة كلها مصالح، إما درء مفاسد أو جلب مصالح) [٥]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الرسول (ص): بعث بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فما أمر الله به: فمصلحته راجحة وما نهى عنه: فمفسدته راجحة) [٦]، واعتبر ابن القيم أن الشريعة: (مبناها وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل الى الجور ومن الرحمة الى ضدها ومن المصلحة الى المفسدة ومن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة ولئن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه) [٧].

وقد أثبت العلماء بأن الاستقراء لأحوال الناس في شتى ظروفهم وعلى اختلاف عصورهم، يدلّ على أن مصالح العباد تعود الى أمور ثلاثة وهي:

- المصالح الضرورية: التي لا تستقيم الحياة بدونها، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، وزاد البعض: حفظ العرض.
- المصالح الحاجية: التي يحتاج إليها الناس حتى يرتفع عنهم الحرج ويعيشوا بيسر وسعة.
- المصالح التحسينية: التي تشمل محاسن العادات ومكارم الأخلاق.

وعندما نتأمل المصالح الضرورية التي لا يمكن التفريط فيها، نجد أنها تمثّل القاسم المشترك بين الناس جميعا، وبالتالي فإن الاتفاق على إقامة كيان هذه المصالح ورعايتها وحفظها أمر ممكن، وهو يندرج ضمن مجالات التعاون الإقليمي والدولي، فحفظ الدين وحفظ العرض يدخلان في ميدان حقوق

الإنسان، وحفظ النفس والعقل والنسل يدخلان في ميدان رعاية الصحة والسكان، وحفظ المال يدخل في ميدان حقوق التبادل التجاري وحماية الثروة، ولكل هذه الميادين اليوم منظمات اقليمية ودولية متخصصة مثل منظمات حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، الى غير ذلك من المنظمات التي تعمل لرعاية هذه المصالح.

ولكن الاتفاق على أن هذه المصالح مما يهمّ جميع الناس، لا يعني بالضرورة الاتفاق حول التصور لطبيعتها وطريقة حمايتها، وذلك تبعا لاختلاف المرتكزات الدينية والثقافية بين الشعوب والحضارات، ومن هنا تنشأ إشكالية مراعاة الفوارق مع التأكيد على ما هو مشترك، وليس الأمر سهلاً عند معالجة نقاط الاختلاف، فمن ذلك مثلا ما حصل من اختلافات في مؤتمرات السكان بخصوص التصور الذي تدافع عنه الدول الغربية بشأن حرية العلاقات بين الجنسين؛ مما يعد في التصور الإسلامي مسّاً بكيان الأسرة واستقرارها باعتبارها الأساس في الحفاظ على النسل، وفي بناء المجتمع بشكل عام. وقد يعتبر البعض أن ما يتبناه من اتجاهات وأفكار إنما هو مندرج في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في حين يعتبر آخرون أن ذلك مما يتصادم مع مبادئ دينية وأخلاقية، وبالتالي فإن السؤال الذي يُطرح هو: كيف يمكننا أن نعمل على التعاون والتنسيق مع مراعاة الخصوصيات في إطار من الاحترام المتبادل. إن تجارب الواقع تقول بأن الاتجاهات التي تتبناها القوى المؤثرة في العالم هي التي تُعتَمد غالباً، وأمّا الأصوات الضعيفة فلا تكاد تجد حتى الفرصة للتعبير عن مطالبها.

٢- التعاون لحماية الإنسان

إن التصور الإسلامي يجعل من الإنسان محورا في هذا الكون باعتباره المخلوق المكرم الذي سخّر الله تعالى له سائر المخلوقات، وكما سبق بيانه فإن المصالح الضرورية التي جاءت الشريعة لحمايتها تتعلق كلها بالإنسان، بما في ذلك حفظ الدين، لأن الدين إنما جاء لضمان سعادة الإنسان وفلاحه في الدنيا والآخرة معا.

وإن من أهم الأمور التي يمكن أن تكون من مجالات التعاون بخصوص الإنسان ما يتصل بجانبين اثنين:

أ. تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي:

لقد اعتبر الإسلام أن من أعظم النعم التي يمن الله تعالى بها على عباده هي نعمتي الإطعام والأمن، وهو ما ذكره الله تعالى في معرض امتنانه على قريش، ما يدعوه لعبادة الله شكراً له على آلائه:

يقول الله تعالى: ﴿فليعبدوا ربّ هذا البيت، الّذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[٨].

وإن الترابط وثيق بين الإطعام والأمن، إذ لا يتحقق الأمن إلا بالإطعام ولا يكتمل استقرار الحياة البشرية إلا بالأمن، وإن تحقيق هذين المطلبين هو في الدرجة الأولى من مسؤولية الدول نحو شعوبها، ولكنها قد تحتاج في ذلك الى توفير عوامل خارجية تساعدها على النجاح في مهمتها.

إن اختلال التوازن بين دول العالم في الانتفاع بثروات الأرض اختلال مريع، إذ أن الأرقام تشير الى أن ٢٠% من سكان العالم يتصرفون في ٨٠% من ثرواته، في حين يتقاسم ٨٠% من سكان العالم ٢٠% فقط من ثرواته، وإن مثل هذا

الاختلال يعود الى أسباب عدة، منها: قصور السياسات المتبعة فيما يسمى بالدول النامية على تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية، وكذلك الى أسس التعامل الاقتصادي الدولي التي تهيمن عليها مصالح القوى العظمى، والتي تعمل على إبقاء حالة من التبعية الاقتصادية لها تمكّنها من الحفاظ على تفوقها وارتباط الآخر بها.

إن مطلب الإطعام يستوجب تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، على الأقل في المواد الضرورية، لأي شعب يريد الحفاظ على إستقلال إرادته.

وأما مطلب الأمن فهو مطلب ضروري لاستقرار الحياة في أي مجتمع بشري، والأمن الذي يحتاجه الإنسان يقوم على عنصرين هامين متلازمين: أمن داخلي يجعل الفرد يعيش حالة من الطمأنينة والسلم النفسي، وأمن خارجي يمكّنه من الشعور الحقيقي بالسكينة والأمان على نفسه وأهله وممتلكاته.

إن أي مجتمع بشري ينشد الاستقرار، ويريد أن يوفّر لأبنائه أجواء مساعدة على التفكير والإبداع والإنتاج، يحتاج الى توفير أكبر قدر من مطلبي الإطعام والأمن.

ب – رعاية حقوق الإنسان:

إن من أهم الشروط لحماية الإنسان، تأمين حقوقه بما يحفظ كرامته ويمكّنه من ممارسة حريته بعيدا عن الاعتداء والتسلط، وإنه من الطبيعي أن تكون هناك ضوابط أخلاقية وقانونية يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نتحدث عن حقوق الإنسان، وقد تختلف في ذلك منظومة القيم بين الشعوب بحسب اختلاف أديانها وثقافاتها، ولكن ذلك لا يعني انعدام القواسم المشتركة التي يلتقي عليها الجميع.

إن احترام حقوق الإنسان في أي مجتمع هو السبيل الحقيقي لاستقراره وتقدمه، وهو الكفيل بأن يجلب إليه تقدير الآخرين، وإنه من المهم أن نؤكد بأن مبدأ العدل يقتضي أن نتعامل مع كل إنسان باعتباره يتمتع بكرامة مساوية لكل إنسان مثله، وليس من الانصاف أن نميز بين شعب وشعب، أو بين فئة وأخرى داخل الشعب الواحد، قد نرى أحيانا في مجال التعامل بين الدول نزعة من الاستعلاء ينطلق منها البعض في التعاطي مع غيرهم، أو أن منطق المصالح قد يبرر للبعض أن يضحوا بمبادئهم الداعية الى العدالة ونبذ الظلم، ويتصرفوا بخلاف ذلك، تقول الكاتبة «تانيلا بوني»: (إن القوى الكبرى - الدول العظمى – تحمي بعض المتسلطين من الحكام من أجل الدفاع عن مصالحها أو الحفاظ على مناطق نفوذها) [٩].

ومن أهم حقوق الشعوب حقها في تقرير مصيرها وفي احترام سيادتها، ولذلك فإن أهم القضايا التي يجب أن تكون محل اهتمام، ما تعانيه شعوب بأكملها من استعمار، وما تخضع له من احتلال يحرمها حقها في العيش الكريم على أرضها، ومن الغريب أن نجد بعض الدول وبعض الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان تتجنّد للدفاع عن قضية إنسان يضطهد أو يحرم من حرية التعبير في مكان ما[١٠]، في حين لا تتحرك بنفس القوة لمناصرة شعب مظلوم يعاني، وقد أصبحت مع الأسف قضية حقوق الإنسان في بعض الأحيان مسألة سياسية تريد بها بعض القوى ممارسة ضغوط على الجهات المنتقدة لتحقيق أهداف معينة.

٣- التعاون لحماية البيئة

من أهم مجالات التعاون الإقليمي والدولي في عصرنا الحاضر، العمل

المشترك لحماية البيئة مما يتهددها من عوامل الاندثار والتلوث، وغير ذلك من المخاطر التي تنبه لها كثير من الهيئات الدولية العاملة في هذا الميدان.

إن التصور الإسلامي يعتبر أن الكون هو نعمة سخرها الله تعالى للإنسان ليستفي منها:

يقول الله تعالى: ﴿هو الّذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾[١١].

وقد شجع الإسلام الإنسان على استثمار الكون واكتشاف كنوزه، ولكن هذا الاستثمار يجب أن يكون خاضعاً لقاعدة من التوازن بين ضرورة الاستفادة من الخيرات وبين الحفاظ على التوازن البيئي، الذي يقتضي أن نراعي السنن الطبيعية التي أودعها الله تعالى في خلقه:

يقول الله تعالى: ﴿فأقم وجهك للدّين حنيفاً فطرة الله الّتي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[١٢].

فكما أن الإنسان مطلوب منه أن يراعي خصائص الفطرة وثوابتها حتى يحافظ على حياته، فهو كذلك مدعو لمراعاة السنن الثابتة في الكون التي يجب أن تجنَّب محاولات التبديل والتغيير، ولكن الإنسان لقصور علمه بمآلات تصرفه قد يقدم على الأمر الذي يظنه محققا لمصلحة ظاهرة عاجلة، وهو يخفي في ثناياه مضار قد لا تظهر إلا بعد وقت، وهو ما نراه من حين لآخر في التراجع عن استعمال بعض المواد المنتجة لأنها سببت أضراراً لم تكن معلومة في البداية، ولعل الرغبة في الربح والجشع الاقتصادي والتوسع في تحصيل الرفاه المادي بأي ثمن، هو الذي يؤدي الى سوء التصرف، ومن هنا كان ختام الآية: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

ولذلك فإن القرآن الكريم قد اعتبر أن الإنسان مسؤول عن تصرفه في الكون، وأنه يجب عليه التعامل معه باعتباره أمانة يجب عليه حفظها، وبالتالي فإن ما يحصل من فساد في الكون إنما تعود مسؤوليته عليه:

يقول الله تعالى: ﴿ظهر الفساد في البرّ والبحر بما كسبت أيدي النّاس ليذيقهم بعض الّذي عملوا لعلهم يرجعون﴾[١٣].

والفساد[١٤] الوارد في الآية يشمل الفساد الخلقي وكذلك الفساد المادي، إذ أن تبذير خيرات الكون وتصريفها في غير الوجوه الصالحة يعدّ أيضا من الفساد المنهي عنه.

إن الكون الذي نعيش فيه تتداخل فيه مصالح الناس، ولا يمكن لأحد أن يخرق في نصيبه خرقا ويدعي أن ذلك لا يؤذي غيره، ولذلك فإن ما نراه من تلوّث الأنهار والبحار، وإصابة غشاء الأوزون، واستعمال بعض المواد الملوثة والمسببة لارتفاع درجات الحرارة، وغير ذلك من القضايا البيئية العديدة، لا تقتصر آثارها السلبية على بلد دون آخر، وإنما تمتد لتشمل دولاً عدة بل قد تشمل الكرة الأرضية بأكملها، ومن هنا كان لابد من سياسة دولية تعمل على تحديد ضوابط عامة يحترمها الجميع، حفاظا على التوازن الكوني، وهذا مما يدخل في مجالات التعاون الإقليمي والدولي.

دور التعاون الإقليمي والدولي في منع صراع الحضارات

إنه من المهم أن نحدد المنطلق الذي يجب أن تنطلق منه البشرية في علاقاتها على مستوى الشعوب والدول والحضارات، هل الأصل في هذه العلاقة هو الصراع والصدام أم هو السعي لتحقيق التعايش والوئام؟

إن موقف الإسلام بهذا الخصوص موقف واضح، فالإسلام وهو يُقِرّ بما بين الناس من الاختلاف والتمايز، يدعوهم مع ذلك للتعارف المؤدي الى تبادل المنافع في إطار من التكامل والتعاون، ولا يعني ذلك أن الناس سيتخلصون من نوازع الهيمنة والسيطرة، ولذلك كانت سنة التدافع بين الخير والشر سنة إلهية قائمة:

يقول الله تعالى: ﴿ولولا دفعُ الله النّاس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكنَّ الله ذو فضلٍ على العالمين﴾(١٥).

ولكن هذا التدافع هدفه هو إقرار الحق وقيم العدل والحرية وليس الهيمنة على الضعيف والاستعلاء على الخلق. إن منطق السيطرة الذي يريد إخضاع الناس لسلطانه لا يساعد على تحقيق التعايش والوئام، ولذلك كان لابد للعقلاء من سائر الشعوب أن يتنادوا لنبذ كل أساليب الصدام والبحث عن سبل التعاون الذي يحقق المصالح المشتركة، وإن من أهم الميادين التي يجب أن يتجه إليها التعاون الإقليمي والدولي هي مايلي:

١. الحوار

دفع الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات:

إن التنوع القائم بين الناس يمكن أن يكون مصدر إثراء متبادل إذا تغلب منطق التعارف الذي دعا إليه القرآن وهو يخاطب الناس جميعا:

يقول الله تعالى: ﴿يا أيُّها النّاس إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير﴾(١٦).

والتعارف الذي تدعو إليه الآية الكريمة يقتضي السعي المتبادل من الجميع

لاكتشاف ما عند الآخر من ميزات وخصائص يستفيد منها، وذلك يستلزم ابتداءً التسليم بأن الآخر له ما يُعطي ويقدم للبشرية.

والحوار المطلوب له شروطه وقواعده التي تجعل منه حواراً مثمراً، ومن هذه الشروط:

الانطلاق من نقاط الالتقاء والاتفاق، كما جاء في التوجيه القرآني الداعي الى الحوار مع أهل الكتاب:

يقول الله تعالى: ﴿ولا تُجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالّتي هي أحسنُ إلاّ الّذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالّذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾(١٧).

البحث عن التفاهم فيما هو مختلف فيه:

يقول الله تعالى: ﴿قُل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلاّ الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتّخذ بعضنا بعضا أرباباً من دون الله فإن تولّوا فقولوا اشهدوا بأنّا مسلمون﴾(١٨).

احترام الاختلاف في حالة عدم الوصول الى الاتفاق والتفاهم:

يقول الله تعالى: ﴿إنّ ربّك هو يفصلُ بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾(١٩).

إن الحوار الذي تدعو إليه البشرية وتحرص على تدعيمه هو البديل عن نظرية صراع الحضارات التي تريد أن تُحِلّ منطق الصراع بدل منطق الوفاق.

٢- القواعد العادلة

وضع قواعد تقوم على العدل لحماية حقوق الشعوب في السيادة على أوطانها

والاستفادة من ثرواتها:

إن من عوامل قيام الصراعات بين الناس هو ما تعانيه شعوب من هضم لحقوقها أمام هيمنة الأقوياء، وإن الترابط الشديد بين دول العالم بحكم العولمة التي غدت معها مصالح الناس متداخلة، جعل من الدول الضعيفة تفقد من قدرتها على الدفاع عن مصالحها، ولذلك فإن بعض الدول النامية قد تجد نفسها مضطرة في المجال الاقتصادي مثلاً الى اتباع سياسات لا تخدم بالضرورة المصالح الوطنية، لأنها لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض التي تحتاجها إلا بتطبيق شروط معينة قد تضحّي فيها بما يجب أن تكون عليه أولوياتها الاقتصادية.

وإن المنظمات الدولية القائمة اليوم في العالم في المجالات السياسية والاقتصادية، لا تعطي في خططها – مع الأسف – الاعتبار اللازم للدول الضعيفة وإنما تحدّد السياسات الدولية انطلاقا من مصالح القوى الكبرى. ومن أجل التصدي لهذا الاختلال نشأت حركات عالمية تدعو الى الحد من الآثار السلبية للعولمة، واعتبار حقوق الشعوب الضعيفة، وتجد هذه الحركات أنصاراً ومؤيدين يزداد عددهم يوماً بعد يوم، وذلك لأن العقلاء يدركون أن استقرار العالم رهين بالتوازن الضروري بين دوله وشعوبه في إطار التبادل العادل.

إن التحدي الكبير الذي يواجه العالم اليوم هو في كيفية تمكين جميع الشعوب من بناء اقتصادياتها وحماية ثرواتها، دون أن يقطعها ذلك عن التعامل مع غيرها، وهو ما يشير إليه المفكر «نعوم شومسكي» في مقال له بعنوان «عالم بدون حرب»: (إن النمو والثروة التي تنتُج عن العولمة لهما أثر ملازم يتمثل في اختلال متزايد للعدل، لأن البعض لا يملكون القدرات الضرورية للإستفادة من الفرص الجديدة الجيدة التي تتاح)[٢٠].

٣- حفظ الثقافات

تمكين الشعوب من الحفاظ على ثقافتها والحد من هيمنة عولمة الثقافة والحضارة:

من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول الضعيفة هو عدم قدرتها في الحفاظ على ثقافتها ومقومات حضارتها، وذلك يعود لأسباب عديدة منها:

ـ سيطرة نموذج الحضارة الغربية المهيمن على العالم واعتقاد الغرب في عمومه بأن هذا النموذج هو المثال الذي يجب أن يحتذى عند كل الشعوب، وأن مقتضيات التقدم والرقي تستوجب السير في نفس المسار الذي تسير عليه الدول المتقدمة، وكثيرا ما يختلط التقدم العلمي والتقني بالبعد الثقافي والحضاري عند البعض.

ـ الانهزام الحضاري الذي تعاني منه بعض الشعوب النامية والتي تجعلها تتلقف كل ما يأتيها من وراء البحار سعياً منها لما تحسبه أخذاً بأسباب التقدم المنشود.

ـ تصنيع الثقافة الذي جعل الدول القوية تصدّر منتجاتها الثقافية عبر العالم بما تملكه من قدرة اقتصادية، وبالتالي تغطي سوق الاستهلاك الثقافي بمنتجاتها وتموت بالمقابل المنتجات الثقافية المحلية، فالعولمة الثقافية اليوم سائرة في طريق القضاء على الفوارق الثقافية والحضارية لتكريس نموذج أوحد، كما يقول محمد عبد الحافظ: (العولمة نظام يقفز على الدول والأمة والوطن..) [٢١].

إن الأرقام تشير بوضوح الى الهيمنة الثقافية للدول العظمى، فبين سنة ١٩٧٥ و١٩٩١ يقدر عدد المواد الثقافية المصدرة من الدول المتقدمة بـ ٦٨،٥% في حين

أن هذه الدول تمثل فقط ٢٣% من سكان العالم، وأما الدول النامية التي تمثل ٧٧% من السكان لا تصدر إلا ٣١،٥% من الإنتاج الثقافي.

وفي مجال الصناعة السينمائية يغطي الإنتاج الأمريكي بين ٧٠و٩٠% من الإنتاج العالمي، وأما في عالم الإنترنت فإن ٧٠% من المواقع تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية[٢٢].

ولذلك فإنه أمام هذه الهيمنة الثقافية نجد أن بعض الدول تطالب بمراعاة ما سمّي «الخصوصية الثقافية» التي يجب مراعاتها للدول والشعوب، وهو ما استطاعت فرنسا إقراره في مفاوضات منظمة التجارة العالمية باستثناء الإنتاج السينمائي من نفس القواعد التي تحكم تبادل السلع التجارية الأخرى.

٤- الحد من الحروب والصراعات

إن من أهم ثمار التعاون الإقليمي والدولي هو إحلال السلام والسعي الجاد للتصدي لأسباب التوترات الإقليمية والدولية ومعالجتها وفق قاعدة الحكمة والعدل. إن وجود بعض الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال؛ إذا استطاعت أن تنطلق من سياسات عادلة متوازنة، وأن يكون لها صلاحيات حقيقية تعبر فيها عن موقف المجتمع الدولي بعيدا عن الانحياز والحسابات السياسية لهذه الدول أو تلك.

إن وجود مصالح للدول تريد الدفاع عنها أمر مشروع، ولكنه يجب أن يتم ذلك وفق قواعد عادلة يُحترم فيها الجميع، ويُغلّب فيها منطق التعايش والاستقرار على منطق النزاعات والتوتر الدائم، الذي قد يستعمله البعض لضمان مصالح معينة، وهو ما يقوله الباحث «ستيفان سميث»: (إن الحرب هي

البديل عن اقتصاد السلم الراكد، وعندها يصبح «الكلاشينكوف» هو أفضل وسيلة للإنتاج)[٢٣].

ولذلك فإن منطق إبقاء ميزان التفوق لصالح القوى العظمى يقتضي العمل في وجهة مخالفة للسلام، كما يقول المفكر «إيمانيال تود» في كتابه الجديد «بعد الامبراطورية»: (إن العسكرة الحديثة تقوم على ثلاثة عناصر:

ـ لا يجب حل مشكلة (نزاع) بصورة نهائية، وذلك لتبرير التدخل العسكري الدائم.

ـ الهجوم على القوى الصغيرة التي تطمح لأن يكون لها وزن ما.

ـ تطوير الأسلحة الجديدة لإحداث انبهار في سياق تسابق التسلح الذي لا ينبغي أن يتوقف أبداً.

وفي هذا الإطار يمكننا أيضا أن نفهم التوسع في الحديث عن ظاهرة الإرهاب وجعله هاجسا عاما يبرّر كثيرا من السياسات التي تنتهج من قبل بعض القوى، وهو ما يقوله أيضا «إيمانيال تود». (إن مسألة الإرهاب تمثل خدعة لا تخدم بشكل جيد إلا الذين اخترعوها)[٢٤].

خاتمة

إنه ما من شك أن البشرية تحتاج الى التعاون المشترك والى تدعيم أسباب التعايش فيما بينها، وليس هناك من بديل عن هذا السبيل إلا استمرار التوتر والصراع المدمر في العلاقات، وحتى نستطيع أن نغلّب المنطق الإيجابي في التعامل، لا بد من تأكيد أمرين اثنين مهمين:

الأول: هو تأكيد ضرورة التنوع بين الناس، وأن احترام هذا التنوع هو

وحده الكفيل بتحقيق الإثراء المتبادل الذي سيجني منه الجميع الخير، يقول الباحث «إتيان ماسان»: (بدون تعدد العوالم لا يمكن أن يكون هناك عالم. إن التمايز بين المجموعات البشرية هو المُكوّن للعالم باعتباره عالماً مشتركاً)[٢٥].

الثاني: هو أن العالم مدعو لإحلال القيم الأخلاقية والإنسانية محلها اللائق في سياساته وعلاقاته وأن تحكيم منطق الربح المادي وإعطائه الأولوية هو الذي سيقضي بالنتيجة على التوازن الضروري في الحياة البشرية ويجعلها مسرحاً دائماً للصراعات، يقول «نعوم شومسكي» : (من بين خصائص العولمة كما يحلم بها سادة العالم: أكثر من أي وقت مضى: رأس المال هو المقدّم على كل شيء والأفراد هم عنصر تابع)

الهوامش:

١ - البقرة/ ٢٥١.
٢ - الزخرف/ ٣٢.
٣ - الحجرات/ ١٣.
٤ - المائدة/ ٢.
٥ - قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام.
٦ - مجموع الفتاوى، ابن تيمية.
٧ - اعلام الموقعين، لابن القيم.
٨ - قريش/ ٤.
٩ - من كتاب: القاموس النقدي للعولمة (باللغة الفرنسية)، تأليف: مجموعة الدراسات والبحوث حول العولمة، تحت إشراف فرنسوا دو برنار، نشر: لو براي أو كليرك، باريس ٢٠٠١.

١٠ - لا يعني ذلك طبعا أن الدفاع عن إنسان مظلوم ليس مطلوبا، فالإسلام يعتبر أن كرامة الإنسان وحقوقه يجب أن تكون مصانة فردا كان أو جماعة، ولكن المسألة هي في الالتزام بنفس المبدأ عندما يتعلق الأمر بشعب بأكمله يكون ضحية للاضطهاد والظلم.

١١ - الملك/ ١٥.

١٢ - الروم/ ٣٠.

١٣ - الروم/ ٤١.

١٤ - الفساد نقيض الصلاح، ذكره ابن منظور في لسان العرب.

١٥ - البقرة/ ٢٥١.

١٦ - الحجرات/ ١٣.

١٧ - العنكبوت/ ٤٦).

١٨ - آل عمران/ ٦٤.

١٩ - السجدة/ ٢٥.

٢٠ - مقال نعوم شومسكي لموقع أتاك فرنسا Site Attac France.

٢١ - العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، محمد عبدالحافظ عبد الله وآخرون.

٢٢ - القاموس النقدي للعولمة.

٢٣ - القاموس النقدي للعولمة.

٢٤ - بعد الامبراطورية ، إيمانيال تود.

٢٥ - القاموس النقدي للعولمة.